





جامعة تيسمسيلت

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية،
العلوم الاقتصادية والعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الثاني عشر العدد 02 ديسمبر 2021

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "



جامعة تيسمسيلت - الجزائر -

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة تيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (21/29.7) بهامش 1.5 سنتيم عن يمين الصفحة وعن يسارها وهامش 1.5 سنتيم عن أعلى الصفحة وأسفلها.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (Times new roman) حجم (12)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (10).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 15 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُرَدّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثاني عشر العدد 2 ديسمبر 2021

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

تصدر عن جامعة تيسمسيلت - الجزائر

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz

جامعة تيسمسيلت . الجزائر.

الهاتف/الفاكس : 046573188

البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz

EISSN 2602-6376

ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:

أ. د. دهم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:

أ. د. عيساني احمد

رئيس التحرير:

أ. د. مرسي رشيد.

نائبا رئيس التحرير:

أ. د. علاق عبد القادر، د. دهقاني أوب

سكرتير المجلة:

عرجان نورة

هيئة التحرير:

د. محي الدين محمود عمر د. بن رايح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ. د. شريط عابيد، أ. د. روشو خالد، أ. د. سعادية الهواري،

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ. د. غربي بكاي، أ. د. شريف سعاد، د. يعقوبي قدوية، أ. د. مرسل مسعودة، أ. د. بن علي خلف الله، أ. د. رزاقية محمود، أ. د. دردار البشير، أ. د. فايد محمد
بوغاري فاطمة، أ. د. بوزيان أحمد، من جامعة صفاقس، تونس: أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، من جامعة المنصورة، مصر: د. محمد كمال سرحان، من جامعة طرابلس، ليبيا: د. أحمد رشرش،
من الجامعة الأردنية، الأردن: أ. د. صادق الحايك، من جامعة الجزائر 03، الجزائر: د. فتحي بلغول، من جامعة لمين دباغين، سطيف: أ. د. بوطالي بن جدو، من جامعة وهران: أ. د. مختار حبار، من جامعة سيدي
بلعباس: أ. د. محمد بلوحي، من جامعة سعيدة: د. عبد القادر راجي، من جامعة تلمسان: أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مراض، من جامعة تيزي وزو: أ. د. مصطفى درواش، من جامعة مستغانم: د. منصور بن
لكحل، من جامعة زيان عاشور، الجلفة: د. حري سليم، من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف: أ. د. حفصاوي بن يوسف، أ. د. موسى فريد، أ. د. بوراس محمد، أ. د. علاق عبد القادر، أ. د. روشو خالد، أ. د. مرسي
مشري، أ. د. لعروسي أحمد، د. قززان مصطفى، أ. د. محمودي قادة،
د. عيسى سماعيل، د. ضويحي حمزة، د. كروش نور الدين، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان. من جامعة ابن خلدون تيارت:

أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فثاك علي، أ. د. بوسماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابيد. UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE: CRISTINE Mensson

كلمة العدد

بعد تصنيفها في صنف "C" تواصل المجلة صدورها لتطل على قراءها الكرام بعدد كبير من المقالات وهذا راجع إلى المشاركات الكثيرة للأساتذة الباحثين دون إقصاء أحدهم وفسح مجال المشاركة والتسهيل للأخوة الأساتذة والباحثين لتسيير مساهمهم العلمي قصد الترقية أو المناقشة في مذكراتهم العلمية.

المدير المسئول عن النشر

فهرس الموضوعات

أ. د. عيساني امحمد :	ص ١٠
- كلمة العدد.	
د. نوبوة مريم:	ص ٠١
- جهود مكى بن أبى طالب القيسى في الصوتيات الفيزيولوجية.	
د. فواتح إبراهيم عبد الرحيم:	ص ٠٩
قراءات ضبطية لبعض القواعد الإملائية والدلالية في اللغة العربية.	
أقضي نوال:	ص ٢٥
- جماليات الصورة الحلم في شعر عز الدين ميهوبي.	
ط. الباحث : بوسنة الطيب / أ. د. قاسم قادة بن الطيب	ص ٣٦
- من جماليات الأسلوبية في متون الأربعين النووية.	
دلال عودة:	ص ٤٥
التدريس بالعصف الذهني ودوره في تنمية المهارات الفكرية.	
ختال بختة/ عمارة كحلي:	ص ٥٤
الدلالة الرمزية لجائحة كورونا من خلال الكاريكاتير والخرافتي (الجزائر وفلسطين أنموذجا).	
مزارى بودريالة/ د. يونسى محمد:	ص ٦٨
اللغة وأشكال التواصل - لغة منصات التواصل الاجتماعي نموذجاً -	
صافي زهرة:	ص ٨٠
التفكير النقوي الناقد في الخطاب اللساني العربي - قراءة في فكر حسن خميس الملخ -	
سلى فطيمة/ د. نور الدين علوى:	ص ٩١
الأنساق المضمرّة في الأمثال الشعبية الجزائرية	
د. بوزيدى محمد:	ص ١٠٩
جمالية التلقى؛ المفاهيم النظرية والإجراءات النقدية	
مهدي صياد:	ص ١١٧
تجليات العجائى في مؤلفى ابن الجوزى "ملتقط الحكايات وعجب الخطب"	
د. بلصايح خالد:	ص ١٣٠
مصطلح الظاهرة القرآنية في الفكر الحدائى.	
د. عطار خالد:	ص ١٤٠
المصطلح النحوى في كتاب: النحو الوائى للدكتور عباس حسن.	
دريسى عائشة/ فارسي عبد الرحمن:	ص ١٤٩
الاقتباس القرآنى في الرسائل الموحّدة	
د. فتوح محمود/ د. قردان الميلود:	ص ١٥٩
علاقة البلاغة العربية بالنقد الأدبى في الفكر العربى.	
بن حنيفية فاطيمة:	ص ١٧٠
النقد النفسى بين النظرية والتطبيق في النقد الغربى	
قرفور أحلام:	ص ١٨٢
سياسة التعدّد اللغوى ودورها في تعزيز المواطنة اللغوية.	
بوقرية نور الهدى / أ. د. جيلالى بن فريحة:	ص ١٩٢
ملاحم من تعليمية أصوات اللغة العربية بين القلم والحديث	
جغام ليلى:	ص ٢٠٤
حضور المتلقى في نصوص كتاب "البيان والتبيين" للمحافظ	
حبيى خديجة/ أ. د. شريط سنوسى:	ص ٢١٢
إشكالية المنهج السوسيونصى / نقدي بين بير زما وكلود دوشى؛ قراءة تحليلية نقدية في المنهج والمفاهيم والآليات.	

228 ص	حاجي حنان / رواينة الطاهر:
	المقامة وفاعلية التأويل عند الناقد عبد الفتاح كيليطو
236 ص	ميمون يوسف / د. طعام شامخة:
	سيكولوجية العصبية في الشعر العربي القديم قراءة تحليلية في نماذج شعرية مختارة
248 ص	د. خراب ليندة:
	ميثاق التناسق بين رواية نوار اللوز لواسيني الأعرج وسيرة بني هلال
258 ص	شحلاط موسى / د. بوركبة بختة:
	تظاهرات التجريب في الرواية النسائية الجزائرية "رواية عازب حي المرجان لريعة جلطي مثلاً"
273 ص	د. شوقي نذير / أ. د. برادي أحمد:
	أثر مرض الموت على أصل أحكام الطلاق في الشريعة والقانون الجزائري
282 ص	عبد الكريم باسماعيل:
	امتلاك السلاح في العلاقات الدولية: جدلية الحرب والسلام
294 ص	جيري ياسين:
	الرسائل المجهولة والتبليغ عن الفساد
310 ص	د. لميز امينة:
	مجلس المنافسة بين الاستقلالية والتبعية على ضوء الأمر 03/03 المعدل والمتمم
321 ص	Boumeddane Zaza

Le cadre juridique du mariage et du divorce en Droit turc The legal framework of marriage and divorce in Turkish law

328 ص	بن عمور عائشة:
	نطاق الجريمة الإلكترونية من حيث الأشخاص والموضوع
339 ص	وطواط محمد:
	الحماية الوقائية للأموال الغاية من الحرائق في التشريع الجزائري
368 ص	د. لرقط عزيزة:
	الاعتراض على الأمر الجزائري كضمانة في محاكمة عادية
378 ص	د. قروف جمال:
	التزامات الموظف العمومي بحماية المعلومات والوثائق المصنفة المتعلقة بالسلطات العمومية طبقاً للأمر 21-09.
292 ص	ط. د. حجاج خديجة / د. زرقين عبد القادر:
	فعالية الضبط الإداري في حماية البيئة من التلوث الهوائي
403 ص	د. بلجدوي بسمة:
	النظام القانوني للدفع العقاري في التشريع الجزائري
412 ص	Imen Misraoui

National Security: an eternal "ambiguous symbol

419 ص	قوق علي:
	تجارب العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع
429 ص	محمد فلاح عربي / بن داهة عدة:
	الاستغلال الاستعماري لغابات بلوط الفلين بالجزائر ما بين (1830-1930) من خلال المصادر الفرنسية
444 ص	فلاك نور الدين:
	انعكاسات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي على القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس دونالد ترامب
464 ص	تسابت عبد الرحمان / مولاي علي هوار:
	التجربة البريطانية في مجال الشراكة بين القطاع العام والخاص-قطاع الصحة، التعليم والنقل نموذجاً -
477 ص	ضبيان كريمة / محمودي أحمد:
	أثر الخداع التسويقي على اتجاهات المستهلك -دراسة حالة الوكالات السياحية الحج والعمرة-
477 ص	طوير امباركة:

- دور التشخيص الاستراتيجي في تطوير أداء المنظمات دراسة ميدانية مؤسسة كوندور إلكترونيك
د.قوادري رشيد: ص 506
- دراسة ميدانية على المؤسسة العمومية للمباني الصناعية والنحاس "باتيسيك غرب" عين الدفلى -
ط.د. سلطاني عادل: ص 521
- أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2019
ط.د. مغراوي ميلود/ د.يوني محمد: ص 534
- أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019)
شداد ناصر: ص 550
- دور برامج التدريب في تطوير الكفاءات المحورية للمؤسسات - دراسة تحليلية -
وهاب سمير / حمدي معمر: ص 563
- تقييم الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA
د. لحمر حكيمة: ص 576
- العلامة التجارية وأثر إبعادها على المستهلك: دراسة ميدانية على عينة من مستهلكي أجهزة الحاسوب المحمول بولاية سكيكدة
بوسهوه نذير/ بن حوة أمينة: ص 592
- أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية
ط.د. مغربي السعيد/ أ.د. العيداني إلياس: ص 607
- أثر الإبداع الإداري في تحسين الأداء الوظيفي
نجاح عائشة/ بوقادير ربيعة: ص 627
- دور تحسين أداء رجل البيع في تقوية الموقع التنافسي للمؤسسة الجزائرية للمنسوجات لولاية تيسمسيلت
Ramdane MEHIRI/ Arbia SABBABI
..... ص 646
- Managing University Large Classes: A descriptive study
ط.د. بن حامد كمال/ د.العقاب محمد: ص 663
- أثر الصدمات الهيكلية على العلاقة بين التضخم وبعض المتغيرات النقدية:الجزائر أمودجا
ط.د. قاسي يسمينة/ د. بولصنام محمد: ص 678
- دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية
d. zaaf nacera
..... ص 692
- The contribution of transformational leadership to achieving organizational excellence at the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
medea
ط.د. سواعدي براهيم/ د. بوزكري جيلالي: ص 711
- دور التوظيف الإلكتروني في استقطاب المواهب لدى صندوق الضمان الاجتماعي بالجلفة
زيتوني هوارية/ زكرياء مسعودي: ص 726
- أثر القروض الموجهة للقطاع الخاص على التشغيل في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1980-2017) -
ط.د. زيار محمد/ د. طالم صالح: ص 743
- أثر الالتزام بأبعاد المسؤولية الاجتماعية على تعزيز ولاء الزبائن (دراسة عينة من زبائن مؤسسة اتصالات الجزائر)
بن لوصيف حنان/ بولحية سليم: ص 760
- الاستثمار في المجال الرقمي خيار التحول لتسويق الخدمات البنكية في الوطن العربي
Rakhrour Youssef/ Benilles Billel
..... ص 775
- L'impact de l'intermédiation financière sur la croissance économique en Algérie : Analyse par l'approche ARDL (1990-2020) The impact of financial
intermediation on economic growth in Algeria: Analysis by the ARDL approach (1990-2020)
د.بن عدة القادر: ص 788
- التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية-دراسة تحليلية مقارنة-
د. قرقور محمد/ بوحاج سباع: ص 804
- تأثير استخدام برنامج تعليمي وفق التغذية الراجعة الخارجية في تعلم مهارة الإرسال البسيط في كرة الطائرة في ظل التدريس بالجيل الثاني لدى تلاميذ الطور المتوسط.
بونشادة ياسين: ص 820
- فعالية برنامج تدريبي لتحسين السباحة الحرة لدى سباحي فئة الناشئين من 09-12 سنة

د.لحضراري عبد القادر: ص 831

برنامج تعليمي مقترح باستخدام بعض ألعاب الكليدس اثليتيك في تعلم تقنيات دفع الجلة لدى تلاميذ الطور المتوسط

بن ديدة مصطفى/ ربوح صالح: ص 843

بناء مستويات معيارية من خلال بطارية اختبارات بدنية في رياضة الكرة الطائرة

زموالي لحسن / مقران إسماعيل: ص 862

أثر الطريقة الفترية في تنمية صفة المداومة العامة وبعض المتغيرات الفسيولوجية لدى أصاغر ألعاب القوى (14-15 سنة)

ط.د بلوناس نور الدين / أ.د واضح أحمد الأمين: ص 875

دراسة مقارنة لمدى استخدام مدربي كرة اليد الجزائريين لتدريبات القوة والتدريب بالألعاب المصغرة في تطوير القدرة على تكرار السرعات (RSA).

بومعزة محمد لمين: ص 894

دراسة أثر كل من أسلوبي التدريس التبادلي والتدريبي على بعض المهارات الأساسية في كرة اليد(التمرير،التنظيف والتصويب) لدى تلاميذ المرحلة الثانوية

Kharoubi Mohamed Fayçal: ص 908

L’impact de l’entraînement par l’interval des sprints sur l’amélioration les facteurs de la santé Impact Sprint Interval Training on improving health factors

مقدم أمال/ مصباح فوزية: ص 918

مدى مساهمة الرعاية الأسرية في الحد من مخاطر فيروس كورونا في المجتمع الجزائري

لحسن براهيم: ص 932

صلات العرب القدماء في جنوب وشمال شبه الجزيرة العربية بالحضارات القديمة من ق 08 ق.م إلى ق 02 م

مضوي زاهية: ص 944

دور المصاهرة السياسية في توطيد العلاقات بين بلاد المغرب القديم وبلدان الحوض المتوسطي قديما(ق26 ق.م-ق4م)

Djaaraoui Elhadj /Khalki Smaïne: ص 958

The Colonial Ethnic Legacy of French “Divide and Rule” Policy in Post Independent Algeria

د. بوسنة قطيعة: ص 969

القدرة التنبؤية لأبعاد رأس المال النفسي الإيجابي بمستوى الضغط المهني لدى المرأة المتزوجة العاملة في ظل جائحة كورونا

رحموني مريم/ حديبي محمد: ص 982

أثر التكفل المعرفي السلوكي في تعديل الوضعيات الضاغطة لدى المسجون. دراسة حالة

معاشو نصرالدين / أ.شريف رضا: ص 1000

البعد الابستمولوجي في قراءة التراث الإسلامي في فكر محمد أركون

ط/د الباحث: نغاز عبد الحق: ص 1014

القيم الإنسانية في الفلسفة المعاصرة –برتراند راسل نموذجاً –

بحوش فوزية / بن دودة مليكة: ص 1034

نحو مفهوم أرندتي للمواطنة

عمارة الناصر: ص 1043

الكوجيتو الهرمينوطيقي لدى ريكور: تشييد الذات حتى الموت

عمران سمية/ داود خل:..... ص 1055

مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي: طرح كرونولوجي

نجاري فضيلة/ دهوم عبد المجيد: ص 1064

النص القرآني والوحي في مشروع نصر حامد أبو زيد

د. بوهالي حفيدة:..... ص 1073

الشائعات وتأثيرها على مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بالجزائر في ظل جائحة كورونا -دراسة مسحية على ضوء نظرية الشخص الثالث-

شعلال مختار/ د بن دريس أحمد: ص 1073

الخصوصية الرقمية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بين الحماية والانتهاك

- د. سليمان فيسة نورة د. عبد اللاوي صبيحة: ص 1096
- العوامل المؤدية لعمالة الأطفال في الجزائر وآثارها
- د. عدة بشير / قشوط بن عودة: ص 1115
- التربية الإعلامية الأسرية على الإعلام الحديث في الجزائر دراسة ميدانية على عينة من الأسر الجزائرية
- حمدوش زهير: ص 1127
- الشمسيات في العمارة بالجزائر خلال الفترة العثمانية
- حاج علي حكيمة/ حماش الحسين: ص 1140
- الضغط النفسي وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى عينة من النساء العاملات في القطاع الصحي لولاية تيزي وزو وبومرداس.
- د/ برود رتيبة: ص 1158
- الصعود السلمى الصينى والتوقع الاستراتيجى فى النظام العالمى
- فقيه تقي الدين / ربيعى محمد: ص 1173
- المرونة النفسية وعلاقتها بالاتجاه نحو السلوك الصحى لدى تلاميذ السنة الرابعة متوسط بمؤسسة كمال زمولين المدينة
- الوافي آسيا / يحشاشي رايح: ص 1187
- أهمية الذكاء الاقتصادي لحماية المصارف الإسلامية
- برويي جهيدة/ دادون مسعود: ص 1200
- الذكاء الاصطناعي في تعلم وتعليم اللغات الأجنبية؛ تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها على دوولينجو أنموذجا
- عبد الحميد فضيلة: ص 1217
- أثر إجراءات التسويق الداخلي في تعزيز الولاء التنظيمي للعاملين في بنك السلام الجزائر
- حاج سعيد يوسف / رايحي بوعبد الله: ص 1230
- التحفيزات الجبائية كآلية لدعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية The Role of Financial Technology Industry in Enhancing Financial Inclusion in Arabic Countries

د. بولصنام محمد *

جامعة المدية (الجزائر)

Boulesnam.mohamed@univ-medea.dz

ط.د. قاسي يسمينة

جامعة غليزان (الجزائر)

Kaciyasmina217@gmail.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 26/09/2021 تاريخ القبول: 18/10/2021 الكلمات المفتاحية: ✓ الخدمات المالية، ✓ التكنولوجيا المالية، ✓ الشمول المالي، ✓ الدول العربية.	تسعى كل الدول نحو مسايرة التطورات الحاصلة الجانب المالي، حيث نجد أن الدول العربية عملت ولا تزال تبذل مجهودات لدمج مختلف شرائح المجتمع خاصة المهمشة منها في المنظومة المالية. لذلك تهدف هذه الدراسة أساسا الى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية ومدى مساهمة ونجاعة التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مع إبراز تجارب بعض الدول وأهم التحديات التي تواجهه، إضافة الى الجهود والمبادرات الوطنية المتخذة في الدول العربية لدعمه. توصلت الدراسة إلى عدم وجود آليات فعالة للتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مع احتلال هذه الدول المراكز الأخيرة سواء في التكنولوجيا المالية أو الشمول المالي.
Article info	Abstract :
Received: 26/09/2021 Accepted: 18/10/2021 Keywords: ✓ Financial services; ✓ financial technology ; ✓ Financial inclusion ; ✓ Arab countries.	All countries aim to keep up the development in the financial aspect. Hence, Arab countries make efforts to merge the different segments of society, particularly, the marginalized groups in the financial system. This study aims to analyze the reality of financial inclusion in the Arab countries and its contribution to enhancing financial technology and clarify the main experiences of Arab countries, challenges, and the most national initiatives. Findings show the ineffectiveness of financial technology mechanisms in enhancing financial inclusion in Arab countries. Yet, these countries still have low levels in both financial technology and financial inclusion.

تعتبر التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العالمي شهدها العالم في الآونة الأخيرة، فهي تعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، إذ أخذت منحى تطويرا كبيرا في مختلف دول العالم من خلال نشاط مؤسساتها، والتي بدورها تساهم في تسهيل وتسريع الخدمات المالية والمصرفية وتعتمد على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات كعمليات الدفع، تحويل الأموال، وغيرها من الخدمات المالية وهذا عن طريق مواكبة وتبني مجموعة من التقنيات الحديثة.

وفي ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع للتكنولوجيا المالية، شهد الاستثمار في المؤسسات المالية تطورا مستمرا في بعض الدول العربية، حيث تسعى معظمها إلى تحسين بيئة أعمالها خاصة، والتركيز على الشمول المالي والذي يقتضي وصولها إلى كافة شرائح المجتمع، بما فيها الفئات تعاني من الإقصاء المالي وتراكم العراقيل والصعوبات التي تحد من فرص وصولها لمختلف وسائل التمويل، الأمر الذي يعتبر أيضا من المواضيع البارزة في الآونة الأخيرة كموضوع اجتماعي، اقتصادي وكذا دولي وذلك لما له من أهمية وأثر كبير في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، كونه يعني وصول الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وبأكبر سرعة.

نظرا للترابط بين أهمية التكنولوجيا المالية وهدف الشمول المالي، فقد اهتمت البنوك المركزية العربية بتفعيلها وإعطائها أولوية وهو ما نتج عنه ظهور مؤسسات جديدة لها في الوطن العربي.

1.1 مشكلة الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة الرئيسية في السؤال الرئيس كالتالي:

كيف تساهم صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ✓ ما طبيعة الشمول المالي؟ وماهي أهم مؤشرات؟
- ✓ ما طبيعة التكنولوجيا المالية؟
- ✓ ماهي السياسات المعتمدة من طرف الدول العربية لتطوير صناعة التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي؟

2.1 فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يُعبر الشمول المالي عن حالة تعميم الخدمات المالية على كل شرائح المجتمع، ومن بين أهم مؤشرات تلك المتعلقة بعدد المستفيدين من الخدمات المالية في كل مؤسسة مالية.
- ✓ التكنولوجيا المالية هي الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في آليات تقديم الخدمات المالية.
- ✓ تسعى الدول العربية كغيرها من دول العالم إلى تعزيز شمولها المالي من خلال استخدام أحدث التكنولوجيا المالية.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في التطرق إلى النقاط التالية:

- ✓ التركيز على أهمية التكنولوجيا المالية كمفهوم حديث ركزت عليه أغلب الدراسات الحديثة.
- ✓ تحقيق عمليات تنمية دون تقديم الخدمات المصرفية لجميع الفئات الاجتماعية.

✓ تمكن التكنولوجيا المالية للمؤسسات من الدخول إلى الأسواق العالمية دون الحاجة إلى الفروع التقليدية وبالتالي دخول في منافسة مع المؤسسات المالية الأخرى.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ محاولة التعرف على مفهوم الشمول المالي في الدول العربية ومؤشرات قياسه.
- ✓ محاولة تحديد واقع الشمول المالي في الدول العربية، ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيزه.
- ✓ محاولة دراسة تطورات التكنولوجيا المالية في الدول العربية، ومعرفة تأثيرها على الخدمات المالية.
- ✓ التعرف على جهود الهيئات الدولية، وبعض الدول العربية لتعزيز الشمول المالي.

5.1 المنهج المستخدم

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تحديد الإطار المفاهيمي لدراسة الشمول المالي بالإضافة إلى التطرق إلى مفهومه وأهميته مبرزين بذلك دور الابتكارات التكنولوجية والمصرفية وتعزيزها في الدول العربية، وتحليل مجموعة البيانات والمعلومات الواردة في الدراسة عن طريق استخدام مصفوفة SWOT وكذلك استخدام مجموعة من المؤشرات لقياس أثر الشمول المالي على في الدول العربية.

6.1 تقسيمات الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول: أساسيات حول الشمول المالي.

المحور الثاني: ركائز تعزيز الشمول المالي.

المحور الثالث: تحليل انعكاس استخدام التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

2. أساسيات حول الشمول المالي

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستويات المعيشية للأفراد وأوضاعهم بصفة خاصة الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح، حيث تم التطرق في هذا المحور على مفهوم الشمول المالي أهميته وأهدافه، مكونات ومبادئ تحقيق الشمول المالي وأبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي (بوطلاعة وآخرون، 2020، ص.145).

1.2 مفهوم وأهمية الشمول المالي

1.1.2 مفهوم الشمول المالي

تعددت التعاريف المقدمة للشمول المالي والتي نذكر منها:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المائتية العالمي على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (بن رجب، 2018، ص.2).

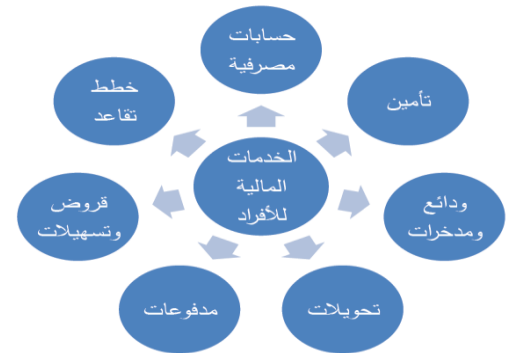
تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والشبكة الدولية تنتف المائي (INFE) على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف

تعزيز الرفاه المالي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي يعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، 2015، ص.3).

يعرف كذلك الشمول المالي على أنه توسيع نفاذ الخدمات المالية لتشمل كافة شرائح المجتمع، بما فيهم الفئات المهمشة ونوي الدخل المحدود، بتكلفة منخفضة دون تمييز تساعدهم على استمرار مشاريعهم ونموها ليصبحوا جزءاً من النشاط الاقتصادي الرسمي. (فلاق وآخرون، 2019، ص.3).

انطلاقاً من التعريفات السابقة يمكن القول أن الشمول المالي هو عملية إيصال الخدمات المالية إلى أكبر نسبة من شرائح المجتمع وبتكلفة معقولة من أجل تعزيز قدرتهم على الانتفاع اقتصادياً واجتماعياً والشكل الموالي يوضح مجمل الخدمات التي من الممكن تقديمها للأفراد.

الشكل رقم (01): الخدمات المالية للأفراد



المصدر: فيروز زروخي، خيري وهبة (2013)، ص.4.

2.1.2 أهمية الشمول المالي

يعبر الشمول المالي عن استراتيجية طويلة المدى تكمن أهميتها في عدة جوانب نذكر منها:

✓ **تعزيز استقرار النظام المالي:** إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيداً من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات التركيز فيها ومما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات.

✓ **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية لمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل. كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي (سعدان، محاجبة، 2018، ص.748).

✓ **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (نعم، حسين، 2018، ص ص 31-32).

2.2 أبعاد الشمول المالي

للشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وتعزيز جودة الخدمات المالية. ويمكن توضيحها كما يلي: (البقرة، نور الدين، 2019، ص.433).

✓ **الوصول:** عبارة عن الفترة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا، بحيث يستلزم الوصول تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات والتي يواجهها العملاء عند استخدامها، إضافة إلى ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق انتشار الخدمات المالية كمستوى نفاذ فروع المصرف والأجهزة في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يواجهها الزبائن للوصول إلى المؤسسات المالية كالكلفة والمعلومات.

✓ **الاستخدام:** عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات عبر الزمن مثل متوسط ميزانية الإنذار، تعقد الصفقات لكل حساب، عدد المدفوعات الإلكترونية لكل حساب، وفي سبيل استعمال المنتجات المالية ينبغي توفر السهولة لدى على كل من المؤسسات والقطاع العائلي للوصول إليها.

✓ **الجودة:** ويقصد بها قدرة السلعة أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك، إذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدى الخيارات المتاحة للزبائن ووعي وفهم العملاء للمنتجات المالية.

3. ركائز تعزيز الشمول المالي

من أهم ركائز تعزيز الشمول المالي نذكر النقاط التالية:

1.3 دعم البنية التحتية المالية

يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويرتكز دعم البنية التحتية المالية على ما يلي (سعدان، محاجبة، 2018، ص 748-750):

✓ **بيئة تنظيمية:** توفير بيئة قانونية ملائمة مما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال اصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

✓ **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول إلى الخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي نقاط بيع الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفق لقوانين الدولة.

✓ **تطوير نظم الدفع والتسوية:** لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.

✓ **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى.

2.3 حماية المستهلك

يقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء العملاء في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي بما يضمن حصول هؤلاء العملاء على حقوقهم دون انتقاص وعدم الاضرار بمصالحهم، ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية وترتكز حماية المستهلك على عدة نقاط أهمها: (سعدان، محاجبة، 2018، ص 748-750).

- ✓ **المعاملة بالعدل والمساواة:** يتعين على البنوك ومن خلال جميع تعاملاتها مع العملاء، مراعاة أن تتسم تعاملاتها بالعدل والمساواة والانصاف والأمانة وأن تحرص على جعل هذا المنهج جزءاً من قواعد الحوكمة لديها، كما يتعين عليها أن تعطي مزيداً من الاهتمام والعناية والرعاية الخاصة بالعملاء، محدودي الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، دون تمييز بين الجنسين.
- ✓ **الإفصاح والشفافية:** يتعين على البنوك أن توفر لعملائها جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم، وعلى أن تتسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة، وبما يكفل اطلاع العملاء على المزايا والمخاطر بشفافية ووضوح وعلى ألا يتحمل العملاء العناء في سبيل الحصول على تلك المعلومات.
- ✓ **السلوك المهني:** يتعين على البنوك أن تحرص على ممارسة وأداء عملها بأسلوب مهني مسؤول يأخذ بعين الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة للعملاء في كافة مراحل تعاملهم مع البنوك باعتباره مسؤول عن حماية العميل فيما قدم اليه من خدمات او منتجات بنكية.
- ✓ **حماية العملاء ضد الاحتيال المالي:** يتعين على البنوك حماية ودائع العملات ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك وذلك من خلال وضع أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة والتي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس او إساءة استخدام الخدمات المالية، والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة المستخدمة لمواكبة التغيرات في الأساليب الاحتيالية.
- ✓ **معالجة الشكاوي وتظلمات العملاء:** يتعين على البنوك إعطاء العناية الكافية لمعالجة تظلمات وشكاوي العملاء بطريقة عادلة وسريعة.

3.3 التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد استراتيجيات وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي وتطويرها، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج الى ذلك.

4.3 تفعيل دور البنك المركزي في تحقيق الشمول المالي

تحرص البنوك المركزية على تحفيز القطاع المالي، خصوصاً البنوك وذلك بنشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية، من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع مكاتب صغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر، مع زيادة عدد الصرافات الآلية لإتاحة الخدمات المصرفية وتوفيرها بين طبقات المجتمع، إضافة إلى تطوير نظم الدفع والتسوية، مستخدمة في ذلك الاتصالات لتقديم الخدمات الرقمية عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول ويتطلب ذلك تقديم بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، ناهيك عن استخدام قاعدة البيانات (فلاق وآخرون، 2019، ص.04).

يمكن تلخيص دور البنك المركزي في النقاط الجوهرية التالية:

- ✓ وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتقليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية لمستخدميها.
- ✓ العمل على تقنين القنوات غير الرسمية و إخضاعها لرقابة وإشراف البنوك المركزية.
- ✓ العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات بديلة للخدمات المالية التقليدية، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- ✓ تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.
- ✓ تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية.

5.3 تشجيع الابتكارات المالية (صناعة التكنولوجيا المالية)

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها عام 2011 رؤى وأفكار حول طرق زيادة الشمول المالي للخدمات، حيث يتميز عام 2017 لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت، فامتلاك هاتف محمول بسيط يمكن أن يتيح إمكانية الحصول على الحسابات المالية المستخدمة عبر الهواتف المحمولة وغيرها من الخدمات المالية، كما يؤدي الاتصال بالإنترنت إلى توسيع نطاق الفرص المتاحة، ويمكن لهذه التقنيات أن تساعد في التغلب على الحواجز التي يقول البالغون غير المالكين لحسابات مصرفية أنها تمنعهم من الحصول على الخدمات المالية، حيث تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول للخدمات المالية من خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية، وهذا هو ما يصطلح عليه بالابتكارات المالية، وقد عرفت أنها: «ابتكارات يتم توظيفها في مجال الخدمات المالية التقليدية بهدف تحسين نوعيتها وإمكانية الوصول إليها من قبل عدد كبير من الأفراد والمؤسسات، والتي يتم تقديمها من خلال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات وتتميز بسرعة وسهولة الوصول إليها وانخفاض تكلفتها فضلاً عن تأثيرها الإيجابي على الأسواق والمؤسسات المالية». Swot التي تعتبر أهم أدوات التحليل الاستراتيجي الذي يتكون من مصفوفة من العوامل الداخلية والخارجية والتي يمكن استخدامها لتحليل استخدام البنوك لابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(01) : مصفوفة Swot لاستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.

نقاط القوة	نقاط الضعف	
- كثافة عدد العملاء في البنوك. - تقديم خدمات متنوعة ومبتكرة. - استخدام نظم تكنولوجيا حديثة. -توفر مصادر تمويل كبيرة. - التغلغل في الأسواق المحلية والدولية. - وجود نظم فعالة لإدارة المخاطر.	- نقص الكفاءات والخبرات البشرية. - عدم وجود قواعد بيانات متكاملة بشأن الابتكارات وكيفية توظيفها واستخدامها. - عدم تامين المعاملات الالكترونية ومن تم اهتزاز ثقة العملاء في هذه الخدمات.	العوامل الداخلية
الفرص	التحديات	
- انتشار الأجهزة المحمولة المتقدمة بكثافة كبيرة. - تزايد الاهتمام بالتقنية المالية. - تزايد حاجة العملاء الى هذه الخدمات الالكترونية. - وجود قاعدة عملاء كبيرة مستهدفة. - دعم المؤسسات الدولية والمنظمات الرقابية وأجهزة وهيئات الدولة لهذه الخدمات.	- تزايد حدة المنافسة على هذه الخدمات من قبل البنوك الأجنبية. - دخول شركات جديدة غير مصرفية في تقديم هذه الخدمات الالكترونية. -تزايد وتيرة المخاطر المرتبطة بالسيولة والائتمان والعوامل التكنولوجية. - التأثير بالأزمات المالية الدولية نتيجة ترابط الأسواق المالية	العوامل الخارجية

المصدر : محمد موسى علي شحاتة (2019)، ص. 619.

تأكيداً على أهمية استخدام المؤسسات المالية بشكل عام والمصرفية على وجه التحديد لابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي قدمت دراسة كل من (Gonzalez, 2018 و Abbasie et weigand, 2017) تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على كل من: تنوع المنتجات

والخدمات المصرفية، كفاءة العمليات التشغيلية، تحقيق الاستقرار المالي للبنك، آلية حماية العملاء، وأخيرا التكامل مع السياسات والتوجهات الاقتصادية، والتي يمكن تناولها بشكل مبسط كما يلي:

✓ تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على تنوع المنتجات والخدمات المصرفية

ساهمت الابتكارات التكنولوجية في تنوع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمؤسسات من حيث دعم المدفوعات عبر الهاتف ومدفوعات الطرف الثالث، وتقديم خدمات الائتمان الرقمي واستحداث منصات الاقتراض الإلكترونية، وكذلك قبول الودائع الإلكترونية، فضلا عن دعم العمليات الاستثمارية من خلال عمليات التجارة الإلكترونية (شحاتة، 2019، ص. 620).

✓ تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على كفاءة العمليات التشغيلية

عززت الابتكارات التكنولوجية من كفاءة العمليات التشغيلية خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف الصفقة الواحدة وتكاليف إدارة النقدية والمعاملات الائتمانية، الاستثمارية، وكذلك تعزيز عملية المنافسة ليس فقط على المستوى المحلي وإنما على المستوى الإقليمي والدولي (شحاتة، 2019، ص. 620).

✓ تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على الاستقرار المالي بالبنوك التجارية

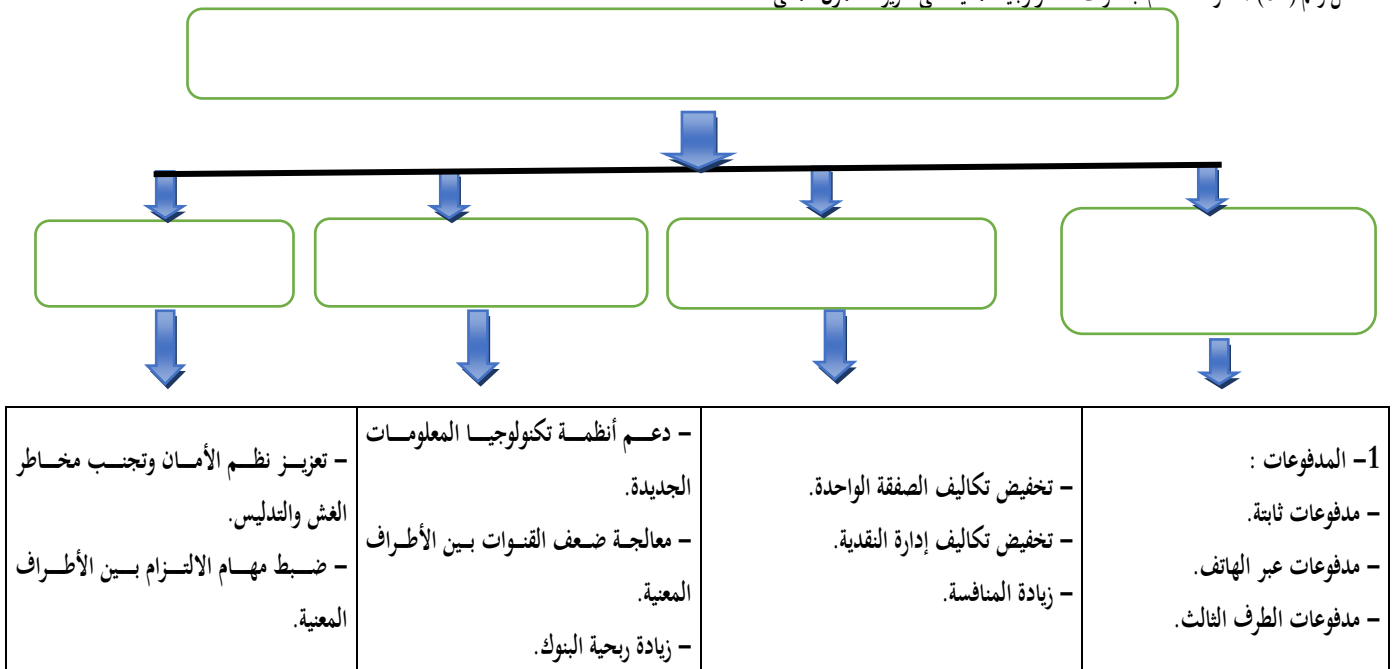
لقد أسهمت الابتكارات التكنولوجية في تعزيز الاستقرار المالي من خلال تخفيض التأثيرات السلبية للعديد من المخاطر على رأسها مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل، وكذلك تقليل التحديات التشغيلية التي ترتبط بالبنى التحتية للنظام المصرفي، فضلا عن دورها في تحقيق مزيد من معدلات الربحية.

✓ تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على حماية العملاء

وذلك من خلال تدعيم أنظمة الأعمال ومخاطر الغش، وحماية سرية وخصوصية بيانات العملاء وكذلك تجنب مخاطر الاستبعاد غير العادل أو التمييز، بين العملاء فضلا عن المخاطر التي يتعرض لها صغار المستثمرين.

ويمكن بيان تأثير استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية بالبنوك سعيا نحو تعزيز الشمول المالي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أثر استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي.



2- الائتمان:	- هيكّل أفضل لنظام الائتمان. - تكاليف أقل للمخاطر الرقمية والمعاملات البنكية . - زيادة المنافسة .	- تعزيز أمن البيانات . - تجنب مخاطر الاستبعاد والتمييز . - تجنب المخاطر المرتبطة بالتقنيات . - التواصل المستمر مع العملاء .
3- الودائع :	- زيادة الائتمان ورقابتها. - إدارة المخاطر التكنولوجية. - تجنب زيادة التذبذب الودائع.	- تعزيز أمن البيانات . - تجنب مخاطر الاستبعاد والتمييز . - تجنب المخاطر المرتبطة بالتقنيات . - التواصل المستمر مع العملاء .
4- الاستثمار:	- مزيد من التنوع للأطراف المشاركة في السوق .	- التغلب على التحديات التشغيلية المرتبطة بالبنية التحتية.
-زيادة حجم التجارة الالكترونية		-تجسيم المخاطر التي يتعرض لها صغار المستثمرين /تجار التجزئة.

المصدر: محمد موسى علي شحاتة (2019)، ص. 621.

4. تحليل انعكاس استخدام التكنولوجيا المالية على تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

شكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة العالمية والعربية، حيث باتت تلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة ويطرق متقدمة تنافس الى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة، ولقد نجحت الشركات الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من خدمات المدفوعات والعمولات الرقمية تحويل الأموال، كذلك الإقراض والتمويل الجماعي، إدارة الثروات بالإضافة الى خدمات التامين، حيث تتميز هذه الخدمات بوصولها لكافة فئات المجتمع مما يساهم تعزيز الشمول المالي.

1.4 إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

تتميز قاعدة البيانات المؤشر العالمي للشمول المالي إصدار 2017، لأول مرة باحتوائها على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت، يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر وبالنسبة لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة المتعاملين من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية بحيث تلي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء (اتحاد المصارف العربية، 2020).

وضمن هذا الإطار تتوجه المجتمعات ذات الدخل المنخفض نحو الخدمات المالية الرقمية لإدارة أموالها عن طريق استخدام الهواتف المحمولة، والبطاقات القابلة لإعادة الشحن، فإن التقنيات المالية الحديثة تؤثر إيجابا على معدلات الشمول المالي، وخصوصا في المناطق الريفية والنائية من خلال بعض الحلول كالهوية الرقمية التي جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى، والخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة تصل حتى للمناطق النائية، كما أن زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تتلائم على نحو أفضل واحتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية (شحرور، غباش، 2019، ص 8، 9).

وبحسب البنك الدولي، تظهر تجارب الدول أدناه تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي:

- ✓ زادت في تنزانيا نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، 17.3 % عام 2011 الى 39.8 % عام 2014، بفضل الخدمات المالية الالكترونية.
 - ✓ تركيز الهند على بطاقات الهوية الرقمية كان عاملا مؤثرا في إضافة 200 مليون حساب مصرفي جديد.
 - ✓ في البرازيل، أدت بطاقات الدفع الالكتروني الى تخفيض تكلفة التحويلات الاجتماعية في إطار برنامج حافطة الاسرة للتحويلات النقدية المشروطة، إلى أقل من 3% من اجمالي المدفوعات.
 - ✓ كما تتجه المؤسسات المالية في الدول العربية الى تقديم الخدمات الرقمية لأسباب تتمثل في التقدم التكنولوجي واتساع استخدام الحاسبات الآلية والهواتف المحمولة بواسطة الأفراد والمؤسسات، وتنويع مصادر الدخل.
 - ✓ رضا العملاء، وتسهيل إتاحة الخدمات من أي مكان دون الحاجة للذهاب الى فروع البنك الامر الذي يحقق هدف الشمول المالي والجدول الموالي يوضح بعض المؤشرات الرقمية في الدول العربية:
- الجدول رقم 02 : نسبة البالغين الذين قاموا بمعاملات رقمية لمختلف الدول العربية سنة 2017.

الدول	استخدام الانترنت اوهاتف محمول للوصول الى حساب في مؤسسة مالية رسمية السنة الماضية +15 سنة .	معاملات مالية رقمية تم دفعها او استلامها في السنة الماضية +15 سنة .
العالم	23%	52%
الوطن العربي	5%	26%
الامارات العربية المتحدة	45%	84%
الجزائر	2%	26%
العراق	3%	19%
الكويت	24%	75%
المغرب	1%	17%
المملكة العربية السعودية	26%	61%
تونس	4%	29%
الأردن	4%	33%
لبنان	5%	33%
ليبيا	8%	32%
مصر	1%	23%
موريتانيا	2%	16%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي: Globale Findex Database

من خلال الجدول والذي يمثل نسبة البالغين الذين قاموا بمعاملات رقمية لمختلف الدول العربية خلال سنة 2017، حيث يلاحظ:

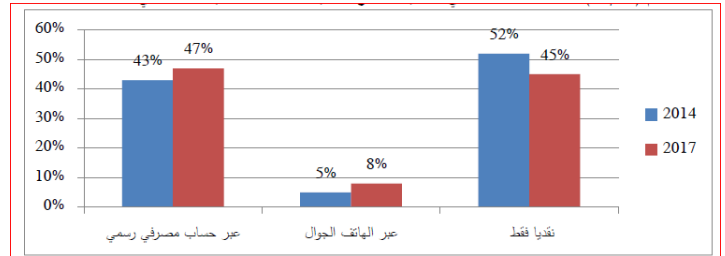
- ✓ بالنسبة لمتغير استخدام الهاتف المحمول او الأنترنت للوصول الى حساب في مؤسسة مالية والتي بلغت في العالم 23 %، فمن الملاحظ أن هذه النسبة متدنية في العالم العربي أين لا تتجاوز 5 % . أما النسبة الأكبر التي تستحوذ عليها دول الخليج العربي التي كانت سباقة في هذا المجال

حيث بلغت هذه النسبة 45% في الامارات العربية المتحدة تليها 26% في المملكة العربية السعودية ثم الكويت، أما في باقي البلدان العربية كانت ضعيفة جدا.

✓ أما بالنسبة لتغير المعاملات المالية الرقمية (أموال تم دفعها او استلامها في السنة الماضية) والتي بلغت في العالم 52%، أما في الوطن العربي 26% وتوزع النسبة الكبيرة على دول الخليج العربي حيث تتناسب مع المتغير السابق، حيث بلغت 84% في الامارات العربية المتحدة 75% وفي الكويت 75%، و 61% في المملكة العربية السعودية، أما باقي البلدان فتراوح بين 16% و 33% أي هي متدنية.

✓ وفي ما يلي القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية، حيث نلاحظ أن هذه القنوات قد شهدت تحسنا إيجابيا ملحوظا عبر السنوات، فقد ارتفعت نسبة التحويلات والدفع عبر حساب مصرفي رسمي من 43% سنة 2014 الى 89% سنة 2017، في حين نلاحظ تراجعاً في نسبة التحويلات النقدية من 52% سنة 2014 الى 45% سنة 2017. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 03 : القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و 2017.



المصدر: فلاق، شارفي (2019)، ص. 309.

2.4 التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

من أسباب ضعف الشمول المالي في الدول العربية نذكر ما يلي:

✓ ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهوما يزيد من الجمود في النظام المالي، وبطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، و عدم القدرة على مسايرة التطورات الراهنة.

✓ عامل الفقر في المنطقة العربية، إذ ازداد مستوى الفقر بالمنطقة بعد سنة 2010، فالقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية (أعمر، دحمان، 2020، ص77).

✓ البنية التحتية المالية الضعيفة في عدد من البلدان العربية، ويرجع هذا الى ضعف القدرة المالية وهوما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، عددها، جودتها، وكذا تكلفتها، وهوما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.

✓ مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد.

✓ أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور الصيغ التمويلية الإسلامية، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى تسويق وابتكار منتجات جديدة تلي متطلبات المجتمع الإسلامي.

✓ ضعف مستوى التثقيف المالي، فالبلدان العربية تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهوما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية.

✓ هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهوما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.

- ✓ ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي، بالإضافة الى البطيء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهوما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات. ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.
- ✓ تركز البنوك والمؤسسات المالية في البلدان الكبرى، وهوما يجعلها صعبة على سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا.
- وتبقى المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية من أهم عوائق تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، ومن أهمها ما يلي:
- ✓ ضعف بيئة الأعمال بوجه عام، ومشكلة القيود التي لاتزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية الى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق.
- ✓ ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة، التي تركز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة.
- ✓ عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نموق طاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الالكترونية.
- ✓ من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن " فجوة الثقة " ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع، توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى العلمي.

5. خاتمة

يعد التطور التكنولوجي في الجانب المالي المساهم الأكبر في تفعيل العديد من الخدمات المالية، والتي أصبحت أكثر سهولة وسرعة وأقل تكلفة وأكثر وصولا لكافة شرائح المجتمع، الأمر الذي سمح بتعزيز الشمول المالي. هذا ما دفع الدول العربية إلى مواكبة هذا التطور سعيا منها لتعزيز الشمول المالي بها، ولكن رغم ذلك لاتزال هناك مجموعة من العقبات تحول دون تحقيق ذلك، لذا نجد أن أغلب الدول العربية سعت نحو تبني استراتيجيات تقوم على تحسين استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز شمول المالي.

1.5 النتائج

- من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:
- ✓ تعتبر التكنولوجيا المالية كل الاختراعات والابتكارات التي تهدف إلى تطوير قطاع التمويل، حيث تتميز خدماتها بالسهولة والسرعة والتكاليف المنخفضة.
- ✓ تعتمد مؤسسات التكنولوجيا المالية في خدماتها على استخدام تكنولوجيا مبتكرة، خاصة الهواتف الذكية، مما جعلها منافسا لخدمات المؤسسات المالية التقليدية.
- ✓ تركز التكنولوجيا المالية على تقنيات جديدة ومغايرة، كالعملات المشفرة، البلوكشين، البيتكوين وتكنولوجيا التأمين.
- ✓ حظي مفهوم الشمول المالي في السنوات الأخيرة باهتمام كبير من الدول، إذ أنه يهدف الى تعميم الخدمات المالية وضمان وصولها الى كافة فئات المجتمع بجودة عالية وتكاليف منافسة.

- ✓ يؤدي الشمول المالي دورا هاما في التأثير على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية خاصة للأفراد.
- ✓ يسمح استخدام التكنولوجيا المالية بتسهيل وتسريع المعاملات المالية، مما يساهم في وصولها لكافة فئات المجتمع وبأقل تكلفة مما يعزز الشمول المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها لتحليل مستوى الشمول المالي والتي من أهمها: مؤشر الوصول الى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية.
- ✓ من خلال تحليل بيانات الشمول المالي في الدول العربية اتضح بأنها لا تزال تتمركز في أدنى المستويات عالميا، من حيث مستوى الشمول المالي، وكذا عدم فعالية التكنولوجيا المالية في تعزيزه بها وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

2.5 اقتراحات الدراسة

- استنادا إلى النتائج المتوصل إليها وتدعيما للدراسة الحالية يمكن عرض بعض الاقتراحات والتي من الممكن أن تكون أرضية مستقبلية لدراسة الشمول المالي بمختلف أبعاده، ويمكن عرضها فيما يلي:
- ✓ ينبغي على الدول العربية تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية، إضافة الى تطوير البنية التحتية للنظام المالي.
- ✓ من الضروري إعادة النظر والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجال الشمول المالي ومواكبة التطور التكنولوجي المالي للوصول للخدمات المالية وتطبيقها في الدول العربية.
- ✓ من الأهمية بما كان تحسين بيئة الأعمال في الدول العربية عن طريق إزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية خاصة استثمارات الشركات الناشئة منها، مما يساهم في تطوير صناعة التكنولوجيا المالية.
- ✓ الحاجة الملحة إلى توفير بيئة تشريعية وقانونية ونشر الثقافة المالية بما يدعم ويعزز الشمول المالي في الدول العربية.
- ✓ مواكبة الخدمات المالية التي تتناسب مع كل شرائح المجتمع بحسب حاجاتهم وقدراتهم على أن تكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية.

قائمة المراجع

المقالات

1. أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحي نور الدين، (2019)، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين الشمس، مصر، ص ص. 430-502.
2. آسيا سعدان، نصيرة محاجيبة، (2018)، واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة المقارنة: الجزائر، تونس والمغرب -مجلة العربية دراسات وأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، عاشور، ص ص. 100-111.
3. زهرة سيد أعمر، عبد الفتاح دحمان، (2020)، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-دراسة حالة الشرق الوسط وشمال إفريقيا-مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، ال عدد01، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، ص ص. 63-79.
4. صليحة فلاق، سامية شارفي، (2019)، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، باتنة، الجزائر، ص ص. 297-320.

- ## المداخلات

- ## التقارير

- 691